المجلة الجزائرية للسياسة والأمن
ISSN: 2800-1095

المجلد: 01 – العدد: 02 سنة: 2022
/ ص.ص 65 -91

تداعيات أزمة كورونا على الممارسة الديمقراطية في دول المغرب العربي

The repercussions of the Corona crisis on democratic practice in the Arab Maghreb countries

زهيرة كوري
جامعة البليدة 2-لونيسي علي-، الجزائر. Kzahira1981@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/01 - تاريخ القبول: 2022/11/23 - تاريخ النشر: 2022/11/30

الملخص:

شهد العالم بعد انتشار فيروس كورونا ممارسات سياسية أثرت سلبا على حقوق الأفراد ومشاركتهم في الحياة السياسية كنتيجة حتمية لحالات الطوارئ التي أعلنتها معظم الدول ومن بينها دول المنطقة المغاربية، والتي عرفت تقييدا واسعا لحريات الأفراد باسم محاربة الفيروس.

إن الدول المغاربية بصفتها جزءا من المنطقة العربية قد شهدت تحولات سياسية مهمة بعد موجة الربيع العربي التي عصفت بها، والتي رسمت معالم جديدة للحياة السياسية ارتبطت بخصوصيات المنطقة تاريخيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا، بحيث نجحت بعض أنظمتها من بناء بعض معالم الممارسة الديمقراطية مقابل أنظمة أخرى دخلت في دوامة الصراعات السياسية والقبلية للتحول إلى دول فاشلة على كل المستويات، وتزامنا مع هذه الإرهاصات ظهر فيروس كورونا الذي خلط أوراق الحكومات المغاربية سياسا واقتصاديا وكشف عن أزمة بناء الدولة في هذه المنطقة، بحيث كرس ممارسات تسلطية أعادت تشكيل أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم، وعمقت أزمة الشرعية ونسفت بالتجارب الديمقراطية التي عرفتها المنطقة خاصة تونس.

الكلمات المفتاحية: كورونا، الديمقراطية، التسلط، الحقوق والحريات، المغرب العربي،

Abstract: After the spread of the Corona virus, the world witnessed political practices that negatively affected the rights of individuals and their participation in political life as an inevitable result of the states of emergency declared by most countries, including the countries of the Maghreb region, which wereknown to restrict individuals' freedoms in the name of fighting the virus.The Maghreb countries, as part of the Arab region, have witnessed important political transformations after the wave of the Arab Spring that swept them, which drew new parameters for political life that were linked to the peculiarities of the region historically, politically, economically, sociallyand even culturally, so that some of their regimes succeeded in building some features of democratic practice against other regimes It entered the vortex of political and tribal conflicts to turn into failed states at all levels, and coinciding with these foreshadowings, the Corona virus appeared,which mixed the cards of the Maghreb governments politically and economically and revealed the crisis of state-building in this region, as it established authoritarian practices that reshaped the crisis of confidence between the ruler and the ruled, and deepened The legitimacy crisis was undermined by thedemocratic experiences in the region, especially Tunisia.

Keywords(5) **:** Corona, Democracy, Authoritarianism rights and freedoms, the arab Maghreb,

مقدمة:

بعد ظهور فيروس كورونا في الصين مع نهايات عام 2019 وانتشاره بعد ذلك في كل دول العالم ليتحول إلى جائحة اضطرت الدول إلى اتخاذ إجراءات استثنائية وفورية بهدف الحفاظ على الأرواح البشرية ومجابهة الفيروس الذي حصد الآلاف من الوفيات، وقد تمحورت جل الإجراءات حول فرض حالات الطوارئ والتي تم تكريسها من خلال فرض قيود على الحركة والتنقل وتوقيف معظم الأنشطة الحيوية من دراسة وعمل وتجارة....الخ، وهو الأمر الذي خلف آثارا سلبية على كل المستويات.

وإذا كانت الخسائر البشرية والاقتصادية الاجتماعية للوباء جد وخيمة فإن آثاره السياسية كانت أشد خطورة بالنظر إلى ما تم اتخاذه من إجراءات غلق مست بالحياة المدنية والسياسية للمواطن وكان لها الأثر البالغ على حقوقه الأساسية. فالوباء قد تحول من أزمة صحية إلى أزمة سياسية بحيث تم استغلاله من طرف العديد من الأنظمة السياسية لاحتكار القرار السياسي بحجة مواجهة الفيروس مما أدى إلى بروز إشكالية الممارسة الديمقراطية في ظل هذه الجائحة في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء ومن ضمنها الدول المغاربية.

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في كونها ترصد الواقع الديموقراطي في دول المغرب العربي في ظل جائحة كورونا والتي شهدت مخاضات سياسية عسيرة قبل الجائحة ارتبطت بما سمي بموجات الربيع العربي والتي زادت حدتها مع انتشار الفيروس وما صاحبه من إجراءات الغلق والمصادرة لحقوق وحريات الأفراد باسم محابة كورونا.

- **إشكالية البحث:** لقد امتد تأثير كورونا في الحياة السياسية إلى الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية غير أن حدة التأثير زادت في الأنظمة السياسية للدول التسلطية وتلك التي لا تزال لم تصل إلى تحقيق الديمقراطية ومن ضمنها أنظمة الدول

المغاربية، وعليه ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف أثرت جائحة كورونا على الممارسة الديمقراطية في دول المغرب العربي؟**

- فرضيات البحث:

- الإجراءات التي صاحبت مواجهة فيروس كورونا أثرت سلبيا على الممارسة الديمقراطية.

- هشاشة الأنظمة السياسية في المغرب العربي وضعف شرعيتها زاد من التأثير السلبي لكورونا على الممارسة الديمقراطية.

- أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى التعرف على مظاهر تأثير جائحة كورونا على الممارسة الديمقراطية في العالم، مع إسقاط هذا الواقع على الدول المغاربية باستكشاف الواقع السياسي فيها ومدى تأثير الإجراءات التي تم اتخاذها لاحتواء الفيروس على المشهد الديمقراطي.

- مناهج البحث:

بهدف الإحاطة بموضوع هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف كل جوانب الموضوع من مفهوم الديمقراطية ومفهوم كورونا والعلاقة بينهما وواقعهما في العالم، إضافة إلى المنهج المقارن من خلال دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة في المغرب العربين كما أن الدراسة ستعتمد على الاقتراب النسقي باعتبار أن التفاعل الحاصل بين أزمة كورونا والممارسة الديمقراطية يتم على مستوى النسق السياسي..

- تقسيم البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم هذا البحث إلى محورين:

-المبحث الأول: مدخل عام للعلاقة بين كورونا والديمقراطية في العالم.

-المبحث الثاني: مظاهر تأثير كورونا على المشهد الديمقراطي في دول المغرب العربي.

المبحث الأول:

يعد وباء كورونا من أخطر الأوبئة التي عرفتها البشرية، ولقد كان للإجراءات التي باشرتها الدول لمواجهته بالغ الأثر على حياة الشعوب وعلى حقوقهم خاصة منها المدنية والسياسية، بحيث أضحى العالم يعيش على وقع معادلة صعبة مركبة من متغيري كورونا والديمقراطية سواء في الدول الديمقراطية أو غير الديمقراطية على حد سواء، وعليه سيخصص هذا المبحث للتعريف بمركبي هذه المعادلة وهما فيروس كورونا والديمقراطية ومظاهر التأثير في العالم.

المطلب الأول:

1.تعريف كورونا:

يمثل فيروس كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراضا متنوعة كالزكام ونزلات البرد ومتلازمة كورونا الشرق الأوسطي التنفسي MERS-COV، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد SARS .COV. ويعد كورونا المستجد SARS.COV-2 سلالة جديدة لم يسبق للبشر الإصابة بها.[1]

ويمكن فقهم مصطلح NCOV 2019 في سياق تفكيك مكوناته كما تطرحها منظمة الصحة العالمية:[2]

- COV: اختصار كلمة كورونا CORONA.

-VI : اختصار كلمة فيروس VIRUS.

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، "جائحة كورونا كوفيد 19 وتداعياتها على أهداف التنمية. المستدامة"، **نشرة الألكسو العلمية**، عدد 02، يونيو 2020، تونس، ص16.

[2] محمد ماجد خشبة، مفاهيم وسياقات: COVID19 في أزمة فيروس كورونا المستجد، مصر وعالم كورونا وما بعد كورونا، **سلسلة أوراق الأزمة**، 07 أفريل 2020، مصر، ص 06.

- D: اختصار كلمة مرض Deseases

- NCOV: اختصار لمصطلح فيروس كورونا المستجد NEW CORONA VIRUS.

-2019: سنة ظهور المرض.

ويتكون التركيب البنيوي لفيروس كورونا من غشاء بروتيني يبلغ قطره 50-200 نانومتر، ويغلف بداخله الحمض النووي الخاص بالفيروس RNA، وهو كباقي الفيروسات التاجية يتكون من أربعة أنواع من البروتينات تسهم في تكوين هيكل جسم الفيروس منها البروتين S، الذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس وتمنحه الشكل التاجي المميز له.[1]

في 31 ديسمبر تم إبلاغ منظمة الصحة العالمية في الصين بوجود حالات الالتهاب الرئوي مجهولة المصدر تم اكتشافها في مدينة ووهان الصينية بمقاكعة هوبي، وتم تحديد الفيروس التاجي في 07 جانفي 2020 حيث أطلق عليه فيما بعد اسم SARS-COV 2، ثم تطور الوباء وانتشر خارج الصين إلى بلدان أخرى مما جعل منظمة الصحة العالمية تعقد لجنة الطوارئ العالمية في 22- 23 جانفي 2020، ليعلن فيما بعد من طرف المنظمة بأن فيروس كورونا 19 التاجي هو جائحة عالمية.[2]

وقد أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية فيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم SARS-COV-2 اسما رسميا للفيروس الجديد في 11 فبراير 2020 وذلك لارتباطه بفيروس كورونا المسبب لفاشية متلازمة الالتهاب الرئوي

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] مليكة زيد،" مفهوم جائحة كورونا كوفيد 19 وطرق التعامل معها بين الطب النبوي والطب الحديث"، **مجلة البحوث الأسرية**، مجلد 02، عدد 01، السنة 02، 2022، الجزائر، ص 12.

الحاد الوخيم سارس في عام 2003. لتعلن اللجنة ومنظمة الصحة العالمية أن كوفيد 19 هو الاسم الرسمي.[1]

وعليه فإن فيروس كورونا من أهم وأخطر الفيروسات التي مرت على البشرية كونه حصد الملايين من الإصابات والوفيات خاصة أنه من الفيروسات سريعة الانتشار رغم حملة التلقيح الواسعة التي تبنتها معظم الدول، ليبقى فيروسا مجهول الهوية لحد الساعة والذي لم يتوصل العلماء لإيجاد علاج نهائي له.

2.تعريف الديمقراطية:

إن الديمقراطية كلمة يونانية الأصل، مركبة من شقين الأول Demos وتعني الشعب، وKratos وتعني السلطة والحكم، وبذلك يصبح معناها حكم الشعب نفسه بنفسه، وهو ما اصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية، وهو نفس التعريف الذي قدمه الرئيس الأميركي أبراهام لينكون، حيث عرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب وللشعب.[2]

إن الديمقراطية كمفهوم قد ارتبط بتطور المجتمعات وما صاحبها من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، مما جعلها تحمل عدة معاني، ولهذا ليس من السهل تعريف الديمقراطية نظرا لشمولها مختلف أوجه الحياة، وهذا ما جعل "جورج بوردو" (George Bordeaux) يقول أن" الباحث في الديمقراطية عليه أن يكون في الوقت نفسه مؤرخا لفهم تكون فكرة الديمقراطية، وعالم اجتماع لدراسة تجذرها في الجماعة، وعالم اقتصاد لإدراك العوامل المادية المؤثرة في تطورها، وعالم نفس لمعرفة مصدر الطاقة التي تغذيها، ومنظرا سياسيا لتحليل أثر الأنظمة والعقائد السياسية على مفهوم الديمقراطية، وأخيرا رجل قانون لتعريف المؤسسات الخاصة والسياسية التي تجسد عمليا الديمقراطية"، لأن الديمقراطية لا تقتصر فقط على شكل نظام الحكم إنما

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مرجع سابق**، ص 16

[2] عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**. بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص163.

تتعدى نطاق المؤسسات الدستورية، وتدخل مباشرة في صلب العلاقات بين الأفراد والجماعات.[1]

لقد ظهرت الديمقراطية كفكرة بداية عند الفلاسفة اليونان، حيث أشار أفلاطون إلى أن مصدر السيادة هو الإرادة المتحدة للمدينة، وقد طبقت كنظام في المدن اليونانية كآثينا، أين سادت الديمقراطية المباشرة من خلال إشراك الشعب في اتخاذ القرارات السياسية، ومناقشة المسائل العامة، وبالرغم من أن العبيد والأجانب والنساء لم يكن لهم حق المشاركة، إلا أن ذلك لا ينكر فضل اليونان في إرساء النهج الديمقراطي.

ومع حلول القرن 17م و18م، ظهرت مع مفكري عصر التنوير كجون لوك وجون جاك روسو أفكار جديدة أسست لظهور الديمقراطية الليبرالية أو السياسية، والتي قامت على فكرة الحريات الفردية واعتمدت من حيث التطبيق على الاقتراع ومبدأ الفصل بين السلطات مع قيام الثورة الفرنسية، لتتطور أكثر مع ظهور مفهوم الديمقراطية الاجتماعية والذي جعل منها ليس فقط التوزيع العادل للسلطة، وإنما أيضا التوزيع العادل للثروة.

انطلاقا مما سبق ذكره فإن الديمقراطية لا تزال حتى الآن غير متفق على معناها وأبعادها، كونها تحمل معاني مختلفة لشعوب ومجتمعات مختلفة عبر أزمنة مختلفة، لهذا عمد المفكرون إلى تضمينها بعض العناصر التي يرون أنها لا تقوم بدونها، ومن بين هؤلاء "مارتن ليبست" (Martin Lipset) الذي اعتبر أن الديمقراطية تتضمن وجود ثلاث عناصر رئيسية لها، وهي:[2]

- التنافس الموجود في المواقع الحكومية.
- انتخابات حرة لتولي المناصب الرسمية على فترات متساوية بدون استخدام القوة.

---

[1] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط.2. بيروت: دار النضال للنشر والتوزيع، 1989، ص213.

[2] شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص19.

- حريات مدنية وسياسية تؤمن التنافس والمشاركة السياسية.

إن الديمقراطية بهذا المعنى هي الديمقراطية الليبرالية هي التي تولي اهتماما فائقا لمبدأ الحرية، وسيادة القانون وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم، ووجود قضاء عادل ونزيه، واحترام الأقليات الثقافية أو الإثنية أو الدينية، والفصل بين السلطات، وتأكيد عمل المؤسسات، ووجود قنوات مفتوحة بخلاف الأحزاب والانتخابات أمام المواطنين للتعبير عن مصالحهم بالشكل المناسب.[1] إلا أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات وانتخابات، ولكنها أيضا مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين.

وفي ظل الغموض والاختلاف الذي يكتنف مفهوم الديمقراطية، فإن "هنتنغتون" (Hintington) يرى نفسه متفقا مع التعريف الذي قدمه "جوزيف شومبيتر" (Joseph Schumpeter) لها، كونه مفهوما إجرائيا وصيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية، والذي يرى أن النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات، وعلى هذا الأساس عرف "هنتنغتون" الديمقراطية بأنها اختيار القادة من خلال الانتخاب التنافسي من قبل القوم الذين يحكمونهم.[2]

وعليه فإن خلاصة المفهوم تستلزم تركيب جميع العناصر الواردة في مفهوم الديمقراطية للتوصل إلى تعريف جامع لها، حيث تضم الديمقراطية جملة المؤسسات السياسية الفاعلة التي يكون أساس بنائها الفرد والجماعات في ظل ظروف مشاركة سياسية واسعة، وبناء قانوني سليم وشفاف يضمن مشاركة الأغلبية في الحكم مع الحفاظ على حقوق الأقلية. وهي ليست مجرد مؤسسات وإنما تمثل أيضا وسيلة منهجية

[1] هالة مصطفى، "الديمقراطية بين الانتخابات والقيم الليبرالية"، **السياسة الدولية**، ع، 140، أبريل 2000، مصر، ص61.

[2] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر. عبد الوهاب علوب. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993، ص ص64، 65.

لإدارة المجتمع السياسي، وتتطلب مجتمعا يؤمن بها كمنهج ويتخذها كفلسفة لبناء نظام الحكم، في ظل مواطنة فاعلة.

المطلب الثاني: انعكاس كورونا على الديمقراطية في العالم.

لقد تم التعاطي مع جائحة كورونا في العديد من الدول على أنها حالة حرب، حيث وصفها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون **Emmanul Macron** بالحرب الصحية ضد عدو غير مرئي، وعليه أعلنت غالبية الدول حالة الطوارئ والتي كرست زيادة السلطات الحكومية وحتى سلطات قوات الأمن من جيش وشرطة مع تضاؤل سلطات البرلمان والسلطات القضائية، ووصل الأمر إلى حد استخدام القوة والعنف في بعض الدول كجنوب إفريقيا وكينيا وأوغندا.

لقد فرضت حالات الطوارئ وحظر التجوال وعزل المدن على الأفراد للدخول في حجر منزلي والحد من حريات التنقل مما ساهم في توقف الحياة العامة وأدى هذا الوضع الاستثنائي إلى تأجيل عقد الانتخابات في العديد من الدول وهو ما أثر على الديمقراطية حيث اعتبر الأستاذ فلوريال بيير **Flauriel Pierre** في مقال له في مجلة فورين بوليسي « **Foreigne Policy** » الأمريكية أن الوباء قد وفر للحكومات الديكتاتورية والديمقراطية فرصة التعسف وتقليص الحريات.[1]

إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نص على احترام حريات التعبير والتنقل والتجمع السلمي، وأكد على عدم جواز فرض أي قيد أو تضييق على أي من هذه الحقوق الأساسية المعترف بها في أي بلد.[2] فلكل فرد حق حرية التنقل واختيار مكان

---

[1] فاطمة لمحرحر، حقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا، المركز العربي للبحوث والدراسات، في:

--https://www.acrseg.org (vue :12/06/2022. 22.00)

[2] **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 22000)(د 21) المؤرخ في ديسمبر، 1966، المادة 05، في:

-https://www.ohchr.org(vue :10/05/06/2022. 15.35)

الإقامة ولا يجوز تقييد هذا الحق إلا بقيود تكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، ولا يجوز حرمان أحد تعسفا من حق الدخول إلى بلده،[1] كما أن حرية التعبير مكفولة للأفراد ولا يجوز إخضاع هذه الحق لبعض القيود شريطة أن تكون محددة بنص قانوني وتكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم ولحماية الأمن القومي أو النظام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.[2]

غير أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قد أجاز للدول الأطراف فيه أن تتخذ في أضيق الحدود التي تتطلبها حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عنها شريطة عدم منافاتها للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي، كما أن حق عدم التقيد يجب أن يكون بإعلام الأحكام التي يتم التقيد بها والأسباب والتاريخ الذي ينتهي فيه عدم التقييد.[3]

وعليه، فإن القيود التي تم تبنيها من معظم دول العالم تبدو شرعية بالنظر إلى ما نص عليه العهد الدولي لحقوق الإنسان، غير أن الإشكال المطروح هو المبالغة في هذه القيود وتوقيفها للعملية الديمقراطية في أغلبية الدول حتى الديمقراطية منها، إضافة إلى تسييس مسألة محاربة الوباء الذي تحول من قضية صحية إلى مشكلة سياسية.

فقد جاء على لسان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشال باشليه في مستهل المؤتمر السنوي حول آفق حقوق الإنسان في العالم عشية اليوم العالمي لحقوق الإنسان المصادف ل 10 ديسمبر 2020 "تسييس وباء كورونا بهذا الشكل هو أمر أكثر من غير مسؤول، إنه مستهجن".

كما أن منظمة إيديا الدولية غير الحكومية والمتخصصة في وضع الديمقراطية في العالم نشرت تقريرا خلصت فيه إلى أن أكثر من 06 دول من 10 في العالم اتخذت في

[1] العهد الدولي، المادة 12.

[2] العهد الدولي، المادة 19.

[3] العهد الدولي، المادة 04.

مواجهة الوباء إجراءات تطرح إشكالية على مستوى حقوق الإنسان أو القواعد الديمقراطية، وحسب الدراسة التي غطت جميع دول العالم تقريبا فإن 61% من دول العالم اتخذت إجراءات تعتبر على الأقل غير قانونية وغير متناسبة وبدون حدود زمنية أو غير ضرورية في مجال واحد على الأقل متصل بالحريات الديمقراطية، وقامت 43% من الدول الديمقراطية بهذا الخرق بينما ترتفع النسبة إلى 90% لدى الأنظمة الاستبدادية، وقد صنفت الهند وهي دولة ديمقراطية على رأس الترتيب العالمي مثل حرية الحركة والتعبير والصحافة وما إلى ذلك، تلتها الجزائر وبنغلادش في 08 مجالات، وبعدها الصين ومصر وماليزيا وكوبا في 07 مجالات، وصنفت روسيا على رأس القائمة مع ستة مجالات مثيرة للقلق مثلها مثل المملكة العربية السعودية وبورما والأردن وسريلانكا وزيمبابوي.[1]

علاوة على ذلك فإن قضية الرقابة الرقمية عرفت جدلا واسعا خاصة فيما يتصل بحقوق الإنسان حيث تم الحجر على الحق في الحصول على المعلومات كما استخدمت حكومات كثيرة أو اعتمدت على التطبيقات الإلكترونية لتتبع حالات المشتبه فيهم في حملهم للفيروس.[2]

وشملت تأثيرات الفيروس على القيم الديمقراطية ما يلي:

- الحق في التنقل، حيث تم غلق كل المنافذ البحرية والجوية وتوقيف وسائل نقل الأشخاص عبر العالم وهو ما أثر على حريات الأفراد وانعكس سلبا على ممارسة حقوقهم الطبيعية خاصة منها الحق في العمل.

- الحق في المشاركة السياسية، فحسب المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات واجهت الانتخابات تحديات النزاهة وتم تأجيل 106 انتخابات في 61 دولة كما عرفت

---

[1] باسم كورونا، تغول عربي على الحريات وحقوق الإنسان، في:

-https://www.google.com/amps/s/amp.dw.com/ar(vue :12/06/2022. 22.00)

[2] فاطمة لمحرحر، مرجع سابق.

الانتخابات التي تم إجراؤها في ظل الجائحة انخفاضا في المشاركة، كما خفضت 14 دولة أوربية جلسات أجهزتها التشريعية وحضور الأعضاء مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا.0

- الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومة، حيث حدث تظليل للرأي العاك وانتهاك لحرية التعبير والصحفيين، وتم منع صحفيين في إيطاليا من الحصول على المعلومات من السلطات الصحية، كما تم في الصين مع بداية الجائحة إجبار طبيب من طرف الشرطة المحلية نبه من انتشار فيروس مشابه لفيروس سارس الذي ظهر في 2003 على توقيع خطاب ينفي فيه ما نشره كما لم يتم التعامل مع عدد الوفيات بشفافية في فرنسا.

- الحق في الخصوصية: حيث عرف هذا الحق انتهاكات واسعة على مستوى الأزمة السياسية في العالم سواء الديمقراطية أو غير الديمقراطية، حيث تم فرض الرقابة على الأشخاص من خلال تكنولوجيا الاتصال منها تطبيقات محمولة **Wechat/Alipay** التي استخدمت في الصين لتعقب الحالات المؤكدة والمشتبه فيهم، كما تم الإعلان عن مشاركة شركات الهاتف المحمول بيانات الموقع مجهولة المصدر مع السلطات العامة لرسم خريطة لتحركات الأفراد وهو ما أدى إلى تدعيم ما وصف بالاستبداد الرقمي.[1]

- العنف المفرط من جهة قوى الأمن: حيث تجاوزت قوى الأمن دورها الضروري من أجل فرض التدابير الطارئة حيث تعاملت الفلبين مع الجائحة عسكريا إلى درجة عالية وتم اعتقال آلاف الناس، كما أشارت تقارير في إفريقيا إلى وحشية الشرطة المفرطة في جنوب إفريقيا وأوغندا وكينيا، وحظيت الجيوش بدور بارز في إدارة الأزمة في لدان أمريكا اللاتينية، وشهدت إيران ونيجيريا تدخلات أمنية صارخة. [2]

[1] سهيلة هادي، الديمقراطية في ظل جائحة كورونا: الالتزامات والتحديات، المعهد المصري للدارسات، في:

- -https://www.google.com/amp/s/eipss-eg.org. (vue :12/05/2022. 22.00)

[2] ريشارد يونغز، إيلين بانشوليدز، الديمقراطية حول العالم وفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19-)، تعزيز الدعم الدولي، ترجمة يامن صابور، حكامة، **تقاريروأوراق سياسية**، عدد 02، مارس 2021، قطر، ص ص 206،207

-اتخاذ إجراءات صارمة ضد الخصوم السياسيين: حيث استخدمت الجائحة لتقليص الرقابة البرلمانية وتضييق الخناق على المعارضة السياسية منها اعتداء الصين على ناشطي هونغ كونغ الديمقراطيين، وامتد التضييق حتى العاملين في الصحة ممن انتقدوا الجهود الرسمية في مواجهة الجائحة حيث مورست ضغوط شديدة على الخصوم السياسيين في تايلاند وكمبوديا وفنزويلا وبنغلادش ونفذت اعتقالات في حقهم كما هو الأمر في تركيا وكزاخستان.[1]

وأخيرا يمكن القول إن تأثيرات فيروس كورونا على الديمقراطية في العالم قد اختلفت حدتها من نظام سياسي إلى آخر، غير أنها اتسمت معظمها بتكريس ممارسات تسلطية أثرت سلبا على أهم الحقوق المكفولة للأفراد، وإن الدول غير الديمقراطية قد وجدت من الوباء فرصة لإحكام قبضتها على الشعوب وكبت حريات الرأي والتعبير.

المبحث الثاني: انعكاس كورونا على الديمقراطية في دول المغرب العربي.

عرفت دول المغرب كباقي دول العالم انتشارا قياسيا لفيروس كورونا تطلب اتخاذ إجراءات وقرارات سياسية مستعجلة لمواجهته، هذه القرارات التي استطاعت الحد من استمرار انتشار الفيروس لكنها بالمقابل كرست بعض الممارسات التسلطية للأنظمة السياسية لهذه الدول التي اعتمدت على الوباء لشرعنة ممارساتها غير الديمقراطية.

المطلب الأول: المشهد السياسي في دول المغرب العربي قبل جائحة كورونا.

لقد شهدت الدول المغاربية قبل انتشار فيروس كورونا جملة من المخاضات السياسية صاحبتها تحديات اقتصادية واجتماعية عديدة ارتبطت بما سمي بأحداث الربيع العربي، حيث شهدت الدول المغاربية اضطرابات سياسية تراوحت بين إسقاط أنظمة سياسية حاكمة وبين محاولة أنظمة سياسية أخرى الحفاظ على وجودها، وفي

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 208،209.

ظل سعي هذه الأنظمة السياسية إلى إعادة بناء شرعيتها وجدت نفسها في مواجهة خطر جديد قلب أوراقها وهو فيروس كورونا.

فقد شهدت تونس مع نهاية عام 2010 حركة احتجاجية آلت إلى إسقاط النظام التسلطي للرئيس السابق زين العابدين بن علي وتشكيل مرحلة انتقالية برئاسة الباجي قايد السبسي مع إجراء أول انتخابات برلمانية أسفرت عن فوز حزب النهضة بالأغلبية، واستمرت التغيرات السياسية في تونس مع انتخاب السبسي رئيسا في 2014 ليخلفه المرشح الحر في الانتخابات الرئاسية قيس سعيد في منصب الرئاسة في عام 2019 الذي سيدير ملف كورونا في عهده.

أما ليبيا فقد اتسم نظامها السياسي بعد عام 2003 بمحاولات القذافي القيام بإصلاحات ديمقراطية في ضوء التحولات الديمقراطية التي عرفتها العديد من الدول، إلا أن تجربة القذافي باءت بالفشل (حيث كان قد أعطى إشارات للعودة إلى النظام الاقتصادي الحر واعتماد الوثيقة الخضراء التي تحفظ لليبيين حقوقهم) وذلك بسبب عدم وجود الأحزاب والمعارضة الحقيقية، حيث أدت سياساته إلى عدم الشعور بالرضى عن الإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى الكبت السياسي والتمايز الطبقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين شرق ليبيا وغربها ويفسر انطلاق الحرب في الشرق ببنغازي.[1]

فقد قام الليبيون باحتجاجات مطالبة بالتغيير والإصلاح غير أن عدم اعتراف النظام السياسي بمطالبهم أدى إلى تحول الحركات الاحتجاجية السلمية إلى حركات مسلحة بسبب استخدام القذافي للسلاح، وهو ما كانت نتيجته دخول ليبيا في حرب بين الطرفين وانقسام القبائل بين مؤيد ومعارض للنظام السياسي في ظل التدخل الخارجي في إدارة الصراع، ورغم مقتل القذافي وتسليم سلطة للمجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني

[1] منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي الليبي، **دراسات دولية**، عدد 51، 2012، العراق، ص 38،39.

العام غير أن ليبيا بقيت غارقة في مستنقع الحرب مع اشتداد النزاع على السلطة بين حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وخليفة حفتر في الشرق، والذي لا يزال مستمرا إلى غاية اليوم.

أما بالنسبة للمغرب فقد استبق موجة الثورة بحزمة من الإصلاحات لاستباق الحراك الشعبي، وتمخضت الإصلاحات عن دستور جديد حمل أسسا تشبه الملكية الدستورية، (شهدت المملكة تعديلات دستورية متتالية في 1992 و1996 وتمحورت الإصلاحات حول بنية الدولة وإعادة النظر في تركيبة ومهام الوحدات اللامركزية وإصدار منظومة جديدة من الحقوق والحريات العامة)،[1]حيث أعلن الملك في 19 مارس 2011 إجراء تعديل دستوري شامل، حيث عرض على الشعب الذي تبناه في استفتاء 01 جويلية 2011. وكان هذا الدستور نتيجة مظاهرات شعبية في إطار حركة 20 فبراير التي طالبت بتأسيس نظام ملكي برلماني يمنح سلطات أقوى للحكومة والبرلمان.

وعليه أصبح النظام الجديد يقوم على حكومة منبثقة من البرلمان المنتخب تحت قيادة رئيس الحكومة بعد إلغاء تسمية الوزير الأول، وأصبح رئيس الحكومة يمارس سلطة تنفيذية فعلية وله صلاحيات واسعة في مجال التعيين في الوظائف المدنية. كما حمل الدستور إصلاحات تؤكد على الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان وعزز مكانة القضاء من خلال ضمانات أساسية لاستقلاليته ومنع أي تدخل في عمل القضاة.[2]

وبالنسبة للجزائر فقد بدأت رياح الثورة تعصف بها من خلال الحركة الاحتجاجية التي شهدتها في جانفي 2011 مع زيادة أسعار المواد الغذائية خاصة السكر والزيت لتنتشر في وهران إلى مدن أخرى بحيث عرفت نقلة نوعية بدخولها الأحياء الشعبية

[1] يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، الإصلاحات السياسية كآلية للديمقراطية في بلدان المغرب العربي، **مجلة دراسات وأبحاث**، السنة 08، العدد 25، ديسمبر 2016، الجزائر، ص 08.

[2] يوسف بن يزة، ص ص 08-09.

لتتجه فيما بعد شرقا وحتى جنوبا،[1] وقد أضفى الخطاب الرسمي نوعا من الشرعية على مطالب المحتجين ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي من خلال جملة من الإجراءات الاستعجالية للحد من ارتفاع الأسعار، كما قابل الحركة الاحتجاجية بجملة من الإصلاحات السياسية من خلال إصدار حزمة من القوانين تخص الأحزاب السياسية والانتخابات والجماعات المحلية، غير أن استمرار أزمات النظام السياسي خاصة منها أزمة الشرعية والفساد وكذا الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من تقشف وبطالة وهجرة غير شرعية وما صاحب ذلك من مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد أجج الأوضاع خاصة فيظل ترشحه لعهدة خامسة وهو الأمر الذي دفع جموع المواطنين للخروج في مظاهرات سلمية مطالبة برحيل النظام وهو ما سمي بحراك 22 فبراير 2019،[2] والذي كلل باستقالة عبد العزيز بوتفليقة لتنتهي الأمور إلى إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها عبد المجيد تبون بمنصب رئيس الجمهورية مع استمرار المظاهرات المناوئة للنظام والمطالبة بالتغيير الجذري إلى حين ظهور فيروس كورونا.

المطلب الثاني: مظاهر تأثير فيروس كورونا على الممارسة الديمقراطية في دول المغرب العربي.

لقد كشف التقرير السنوي لمؤشر الديمقراطية لعام 2021 الذي نشرته صحيفة الإيكونوميست تراجعا للأنظمة الديمقراطية في العالم في ظل كورونا، إذ يعيش 45% فقط من سكان العالم في ظل مناخ ديموقراطي، ويصنف مؤشر الديمقراطية الصادر بشكل سنوي دول العالم إلى 04 أنواع من الأنظمة وهي الديموقراطية الكاملة

---

[1] عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (يناير 2011)، تقييم حالة. المركز العربي للأبحاث، والدراسات السياسية، الدوحة، فبراير 2011، في:

-https:// www.dohainstitute.org (vue :24/05/2022. 14.30)

[2] زهيدة مراة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطلب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان. أنموذجا)، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، مجلد 04، عدد 02، 2020، الجزائر، ص 344.

والديموقراطية المعيبة والديمقراطية الهجينة وأخيرا الأنظمة الاستبدادية. ورسم التقرير صورة قاتمة للمنطقة العربية حيث جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأدنى المراتب من ضمن 165 دولة، واحتلت 05 دول عربية أدنى المراتب وهي سوريا واليمن وليبيا والسعودية والسودان والبحرين، كما وضعت 17 دولة عربية من أصل 20 ضمن تصنيف النظام التسلطي.

فبالنسبة لتونس فقدت شهدت التجربة الديمقراطية فيها انتكاسات متتالية بالرغم من أنها شكلت نموذجا في منطقة ما عرف بالربيع العربي وما حققه من نجاح في إرساء مؤسسات ديمقراطية، وبدت الانتكاسة على شكل استقطابات سياسية وايديولوجية زادت كورونا من حدتها.[1]

فردا على أزمة كورونا فرض الرئيس التونسي قيس سعيد في 18 مارس 2020 حظر تجوال لمدة 12 ساعة وبعد أربعة أيام وسع من الإجراءات لتشل القيود على تنقلات الأفراد وتجمعاتهم في غير ساعات الحظر، كما أمر بنشر الجيش لتنفيذ هذه الإجراءات. وهو ما دفع بعض النواب يطلبون أكبر قدر من التوضيحات في هذا الصدد،[2] كما تم اعتماد تطبيق "احمي" الذي يمكنه تنبيه الأشخاص غير المصابين من حالات مصابة عبر تقنية "البلوتوث"، كما استعانت وزارة الداخلية بجهاز روبوت على شكل مدرعة صغيرة مجهزة بكاميرات مراقبة وكاميرا حرارية يتم التحكم فيها عن بعد تجوب شوارع تونس لمراقبة مدى الالتزام بتطبيق إجراءات الحجر الصحي.[3]

---

[1] معمري حمادي، هل أجهز 25 يوليو على تجرب الانتقال الديمقراطي في تونس، الأندبندنت العربي، في:

-https://www.independentarabia.com(vue :20/05/2022. 15.45)

[2] آية جراد، تونس تواجه فيروس الكورونا: إجراءات استثنائية لمواجهة ظروف استثنائية؟، بوادر، 14 أفريل 2020، مبادرة الإصلاح العربي، في:

-https://www.arab-reform.net(vue :21/05/2022. 18.00)

[3] عثمان الزياني، تنامي ممارسات السلطوية الرقمية في زمن الكوفيد-19-: دول شمال إفريقيا نموذجا، رواق عربي،25، 2020، ص 70، في:

وردا على قرار السلطات حظر التجول الليلي ومنع التجمعات وتأجيل أو إلغاء المظاهرات المفتوحة لحضور العامة بدعوى مكافحة انتشار فيروس كورونا مستبقة الموعد المقرر لخروج الحركات والأحزاب التونسية للتظاهر في الذكرى 11 للثورة عقدت الأحزاب مؤتمرا صحفيا للرد على القرارات، حيث أكد الأمين العام للتيار الديمقراطي غازي الشواشي أن السلطات قد سيست عمل اللجنة العلمية لمكافحة فيروس كورونا واستغلت الأوضاع الصحية لقمع الحقوق والحريات واستهدفت الإعلاميين ومنعت ممثلي الأحزاب من الظهور في التلفزيون الرسمي كما قالت النهضة في بيان لها أن الدعوة للتظاهر تأتي رفضا للتوظيف السياسي للوضع الصحي ومخاطر انتشار جائحة كورونا لضرب ما بقي من هوامش الحرية .[1]

وفي ظل الاحتقان السياسي الذي صاحب إجراءات مواجهة كورونا دشن الرئيس التونسي قيس السعيد في 25 جويلية 2021 عملية سياسية وصفها بالتصحيح لمسار الثورة بينما اعتبرها معارضوه انقلابا على الدستور الذي تم إقراره بالإجماع في 2014، إذ لم تمض أسابيع حتى تصاعدت الانتقادات لمنحى استبدادي في نهج الحكم خصوصا عندما أصدر في 22 سبتمبر المرسوم الرئاسي 117 مخولا لنفسه سلطات واسعة تمكنه من تولي السلطة التنفيذية والتشريعية ونفوذ كبير على السلطة القضائية مع تعطيل معظم بنود الدستور. كما أنه بعد إقالة الحكومة وتجميد أعمال البرلمان ورفع الحصانة عن النواب شهدت البلاد سلسلة من المحاكمات العسكرية لبرلمانيين وشخصيات سياسية وتضييقا على حريات الصحافة، كما طالت التدابير الاستثنائية المجلس الأعلى

-https://www.rowaq.cihrs/org(vue :21/05/2022. 18.30)

[1] في ذكرى ثورة تونس، ..... المعارضة تتمسك بالتظاهر رغم قرار المنع وتتهم سعيد باستغلال كورونا لقمع الحريات، في:

-https://www.aljazeera.net(vue :10/07/2022. 21.00)

للقضاء حيث صدر مرسوم رئاسي بحله وتغيير تركيبته ليصبح خاضعا لنفوذ الرئيس الذي برر الخطوة بتطهير القضاء من الفساد.[1]

وبالنظر إلى هذه الممارسات اتهمت المعارضة في تونس قيس السعيد باستغلال كورونا لضرب الحريات حيث منع كل التجمعات وألغى المظاهرات حيث صرحت شيماء عيسى عضو اللجنة العلمية الخاصة بالحد من انتشار فيروس أن الحكومة سيست عمل اللجنة العلمية لفشلها في إيجاد حلول لمشاكل البلاد.[2]

أما في الجزائر فبعد إعلان وزارة الصحة أول إصابة بالفيروس ويتعلق الأمر برعية إيطالي في 17 فبراير2020تم انعقاد المجلس الأعلى للأمن برئاسة رئيس الجمهورية حيث تم من خلاله تقييم الوضع الصحي والإعلان على تعبئة عامة لكافة القطاعات إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية حتى مع إلغاء جميع الفعاليات وإغلاق المدارس والجامعات مما أدى إلى الإعلان يوم 22 مارس 2020 عن دخول البلاد حالة طوارئ جزئية بموجب المرسوم التنفيذي 20-69 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته لمدة 14 يوما قابلة للتمديد مع منع كل نشاطات تنقل ونقل الأفراد لتستمر الإجراءات الاحترازية من حجر جزئي على بعض الولايات إلى تطبيق للحجز الجزئي من السابعة مساء إلى السابعة صباحا على كافة التراب الوطني باستثناء بعض الولايات كوهران

[1] منصف السليمي، تحليل: جمهورية 25 جويلية: تونس في زمن الجائحة وحرب أوكرانيا، في:
-https://www.dw.com(vue :10/07/2022. 22.30)

[2] في ذكرى ثورة تونس، المعارضة تتمسك بالتظاهر رغم قرار المنع وتتهم سعيد باستغلال كورونا لقمع الحريات، **مرجع سابق**.

وبجاية والعاصمة التي طبق عليها الحجر الجزئي من الثالثة مساء إلى السابعة صباحا في حين بقيت البليدة خاضعة للحظر الكلي.[1]

إن الجزائر قد اتخذت إجراءات لمحاربة الوباء كباقي دول العالم، إلا أن هذه الإجراءات أيضا قد لاقت انتقادات شديدة اتهمت فيها السلطة بمحاولة إسكات المعارضة وتوقيف الحراك الشعبي الذي كان قد بدأ في 22 فبراير 2019، ورد النظام السياسي بعدم نيته في استغلال الوباء لأغراض سياسية لتكون جمعة 20 مارس 2020 كأول جمعة دون مسيرات الحراك مع توقيف عدة شخصيات ضمن الحراك واعتقالها.

وعليه فإن فيروس كورونا قد أعطى فرصة للنظام السياسي في الجزائر لتوقيف الحراك الشعبي وتحديد أولوياته وإعادة بناء المؤسسات السياسية للخروج من المأزق السياسي الذي دخل فيه مع انطلاق الحراك الشعبي.

وانتقالا إلى المغرب فقد سجلت فيها أول إصابة بفيروس كوفيد 19 في 03 مارس 2020 واتخذت السلطات سلسلة من الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية فأغلقت الحدود وتم تعليق الدراسة بمختلف أسلاكها وإيقاف جل الأنشطة الاقتصادية وحظر التجمعات الكبيرة وإغلاق الفضاءات العمومية وتم ذلك عبر تغطية قانونية بسن قانون يفرض حالة الطوارئ الصحية في البلاد.

لقد وجدت الدولة في المغرب نفسها أمام حالة فراغ دستوري وتشريعي بشأن حالة الطوارئ الصحية ذلك ن الدستور لا يتحدث إلا عن حالتين هما الاستثناء والتي يمكن للملك إعلانها بظهير إذا كان التراب الوطني مهددا أو وقعت أحداث تعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية، وحالة الحصار التي يمكن إعلانها لمدة 30 يوما بمقتضى ظهير يوقعه بالعطف رئيس الحكومة.

[1] مليكة حجاج، جائحة كورونا بين آليات مواجهتها وخطورة آثارها، إشارة إلى تجربة الجزائر، محاضرات ومداخلات وأبحاث، **مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط** المنعقد في 14-15 نوفمبر 2020، جامعة صبراته.

وأمام هذا الوضع الاستثنائي لجأت الحكومة المغربية في 24 مارس 2020 إلى إصدار مرسوم يعلن حالة الطوارئ الصحية، وأثارت الطريقة التي أصدرت بها المراسيم نقاشات قانونية ودستورية، فهذه العملية تمت بسرعة حيث جرت المصادقة على مشروع قانون حالة الطوارئ في مجل الحكومة بتاريخ 22 مارس، وقدم في 23 مارس إلى البرلمان وحصل على المصادقة في نفس اليوم ليدخل حيز النفاذ في 24 مارس. وتم تطبيق حالة الطوارئ من قبل وزارة الداخلية في 20 مارس قبل أن يأخذ مرسوم القانون بإعلان حالة الطوارئ مساره التشريعي وينشر في الجريدة الرسمية.

لقد كان لحلة الطوارئ ارتدادات سلبية على حقوق الإنسان حيث أفاد بلاغ رئاسة النيابة العامة بتاريخ 22 ماري أن عدد الموقوفين من يوم تطبيق القانون قد بلغ 91623 من بينهم 4362 جرى اعتقالهم احتياطيا. كما سجلت جمعيات حقوق الإنسان انتهاكات وخروقات لحياة الأشخاص وخصوصياتهم، كم أن وزارة الداخلية هيمنت على ممارسة الاختصاصات خاصة في علاقتها مع المجالس المنتخبة حيث عمدت إلى تأجيل انعقاد دورة ماي لعمل مجالس الجماعات في أفريل 2020، وإرجاء انعقاد الدورة العادية لمجالس العمالات والأقاليم ومجالس المقاطعات بحجة حفظ النظام العام.[1]

كما تم اعتماد تطبيق وقائي أثار جدلا كبيرا وردود أفعال مجتمعية وحقوقية، حيث كانت المديرية العامة للأمن الوطني قد زودت رجال الشرطة في نقاط المراقبة بتطبيق إلكتروني على هواتفهم الذكية من أجل ضبط تنقلات المواطنين حيث يمكن هذا التطبيق رجال الشرطة من الاطلاع على نقاط المراقبة التي مر منها المواطن سلفا مما يسهل عملية تتبع التنقلات التي مر منها المواطن سلفا مما يسهل عملية تتبع التنقلات

[1] إدريس قسيم، أمننة الصحة في مواجهة جائحة كوفيد 19، دراسة حالة المغرب، في:
-https://www.studies.aljazeera.net(vue :14/05/2022. 14.30)

التي تشكل خرقا لمقتضيات حالة الطوارئ الصحية، حيث أثار التطبيق مخاوف من تشكيل بداية لتكريس المراقبة الرقمية.[1]

أما ليبيا فقد شكل انتشار فيروس كورونا فيها تحديا كبيرا في ظل استمرار الحرب بقيادة خليفة حفتر، فالبنية التحتية من مستشفيات ومراكز صحية كانت ضعيفة، إضافة إلى عدم توفر المستلزمات الأساسية وتضرر المراكز الصحية بسبب الحرب والفوضى مع تكتم كبير حول الإصابات من طرف حفتر الذي كلف لجان عسكرية بقيادة رئيس الأركان عبد الرزاق الناضوري وبعض العسكريين لإدارة الملف متجاوزا وزارة الصحة في حكومة عبد الله الثني الموالية له.[2]

الخاتمة:

لطالما واجهت البشرية أوبئة وأمراضا فتاكة على مر العصور والأزمنة، إلا أن وباء كورونا يعد أخطرها وأكثرها تأثيرا على الأنظمة السياسية والدول وذلك لتزامن ظهوره مع ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي وعولمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي حولت العالم إلى قرية كونية واحدة يصعب معها توقيف انتشار الوباء أو الحد من تأثيره عالميا.

كما أن ما ميز انتشار هذا الوباء هو تحوله من ظاهرة صحية إلى ظاهرة سياسية واقتصادية، حيث استغلت معظم الأنظمة السياسية في العالم هذا الوباء لفرض أجندات سياسية معينة داخل مجالها الجغرافي وخارجه، وجعلت منه خاصة المتسلطة منها سلاحا لمواجهة المعارضة وتقييد الحريات العامة فيها.

ومن هذا المنطلق حاولت هذه الدراسة استعراض أهم مظاهر تأثير انتشار فيروس كورونا على الممارسة الديمقراطية في العالم بحيث توصلت إلى أن مجال الحريات العامة

---

[1] عثمان الزياني، **مرجع سابق**، ص69.

[2] وباء كوفيد 19 والأزمة: قراءة في تطورات المشهد الليبي، مبادرة الإصلاح العربي، في:

-https ://www.arab.reform.net(vue :20/05/2022. 17.45)

قد تأثر بشكل كبير بالإجراءات التي تم اتخاذها لاحتواء الوباء وأن الأمر لم يقتصر فقط على الدول التسلطية وإنما تعداه إلى الدول الديمقراطية أيضا.

كما حاولت الدراسة استكشاف تأثير وباء كورونا على الديمقراطية في العالم من خلال رصد واقعها في دول المغرب العربي ، وتوصلت إلى أن الأوضاع السياسية الهشة والمضطربة التي عايشتها الدول المغاربية قبل ظهور الفيروس والتي ارتبطت بموجات الربيع العربي وما صاحبها من عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي قد حولت الإجراءات المتخذة لمواجهة الفيروس إلى وسائل للتحكم في الحياة العامة للمواطن خاصة في ظل غياب الشرعية والممارسة الديمقراطية الحقيقية لأنظمة هذه الدول.

وفي الأخير يمكن القول أن فيروس كورونا قد تحول من أزمة صحية إلى أزمة سياسية واقتصادية أظهرت وجود علاقة سلبية بين انتشار هذا الفيروس وحجم الممارسة الديمقراطية في العالم، وخاصة في الدول التي لا تزال تشهد أزمات سياسية واقتصادية كدول المغرب العربي، وهو الأمر الذي يفرض على هذه الدول إعادة النظر في طريقة تعاملها مع الأزمات الصحية مستقبلا والعمل على تقليل تأثيرها على الحياة السياسية وذلك من خلال:

-تفعيل الممارسة الديمقراطية لكونها تشكل البيئة الملائمة لمواجهة الأزمات الصحية وذلك لمساهمتها في زيادة الوعي لدى المواطن والذي يخلق لديه إيمانا وقناعة بالإجراءات المتخذة لمواجهة الوباء.

- البحث عن مصادر جديدة لبناء الشرعية تركز على الأداء الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأنظمة السياسية مما يعيد بناء الثقة بين المواطن والسلطة الحاكمة، وهو الأمر الذي يساعد على مواجهة الأزمات مهما كان نوعها.

قائمة المراجع:

1.الكتب:

1. عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981).

2. عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، (بيروت: دار النضال للنشر والتوزيع، ط2، 1989).

3. شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**.(عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005).

4. صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر. عبد الوهاب علوب، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993).

- مقال في مجلة:

5. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، "جائحة كورونا كوفيد 19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة"، **نشرية الألكسو العلمية**، عدد 02، يونيو 2020.

6. مليكة زيد،" مفهوم جائحة كورونا كوفيد 19 وطرق التعامل معها بين الطب النبوي والطب الحديث"، **مجلة البحوث الأسرية**، مجلد 02، عدد 01، السنة 02، 2022، الجزائر.

7. هالة مصطفى، "الديمقراطية بين الانتخابات والقيم الليبرالية"، **السياسة الدولية**، ع، 140، أبريل 2000، مصر.

8. منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي الليبي، **دراسات دولية**، عدد 51، 2012، العراق.

9. يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، الإصلاحات السياسية كآلية للديمقراطية في بلدان المغرب العربي، **مجلة دراسات وأبحاث**، السنة 08، العدد 25، ديسمبر 2016، الجزائر.

10. زهيدة مراة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطلب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان. أنموذجا)، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، مجلد 04، عدد 02، 2020، الجزائر.

11. محمد ماجد خشبة، مفاهيم وسياقات: COVID19 في أزمة فيروس كورونا المستجد، مصر وعالم كورونا وما بعد كورونا، **سلسلة أوراق الأزمة**، 07 أفريل 2020، مصر.

12. ريشارد يونغز، إيلين بانشوليدز، الديمقراطية حول العالم وفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19-)، تعزيز الدعم الدولي، ترجمة **يامن صابور**، ، عدد 02، مارس 2021.

- مؤتمرات:

20. مليكة حجاج، جائحة كورونا بين آليات مواجهتها وخطورة آثارها، إشارة إلى تجربة الجزائر، محاضرات ومداخلات وأبحاث، **مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط** المنعقد في 14-15 نوفمبر 2020، جامعة صبراته.

- مواقع الأنترنت الأكاديمية والوثائق الإلكترونية:

21. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،2000)(د 21)، المؤرخ في دسمبر 1966، في:

https://www.ohchr.org(vue :10/05/06/2022. 15.35)

22. فاطمة لمحرحر، حقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا، المركز العربي للبحوث والدراسات، في:

-https://www.acrseg.org(vue :12/06/2022. 22.00)

23. باسم كورونا، تغول عربي على الحريات وحقوق الإنسان، في:

https://www.google.com/amps/s/amp.dw.com/ar(vue :12/06/2022. 22.00)

24. سهيلة هادي، الديمقراطية في ظل جائحة كورونا: الالتزامات والتحديات، المعهد المصري للدراسات، في:

- https://www.google.com/amp/s/eipss-eg.org. (vue :12/05/2022. 22.00)

25. عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (يناير 2011)، تقييم حالة. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، فبراير 2011، في:

-www.dohainstitute.org(vue :24/05/2022. 14.30)

26. معمري حمادي، هل أجهز 25 يوليو على تجرب الانتقال الديمقراطي في تونس، الأندبندنت العربي، في:

-https://www.independentarabia.com(vue :20/05/2022. 15.45)

27. آية جراد، تونس تواجه فيروس الكورونا: إجراءات استثنائية لمواجهة ظروف استثنائية؟، بوادر، 14 أفريل 2020، مبادرة الإصلاح العربي، في:

-https://www.arab-reform.net(vue :21/05/2022. 18.00)

28. عثمان الزياني، تنامي ممارسات السلطوية الرقمية في زمن الكوفيد-19-: دول شمال إفريقيا نموذجا، رواق عربي،25، 2020، ص 70، في:

-https://www.rowaq.cihrs/org(vue :21/05/2022. 18.30)

29. في ذكرى ثورة تونس، ..... المعارضة تتمسك بالتظاهر رغم قرار المنع وتتهم سعيد باستغلال كورونا لقمع الحريات، في:

-https://www.aljazeera.net(vue :10/07/2022. 21.00)

30. منصف السليمي، تحليل: جمهورية 25 جويلية: تونس في زمن الجائحة وحرب أوكرانيا، في:
-https://www.dw.com (vue :10/07/2022. 22.30)

31. في ذكرى ثورة تونس، المعارضة تتمسك بالتظاهر رغم قرار المنع وتتهم سعيد باستغلال كورونا لقمع الحريات، في:
-https://www.aljazeera.net

32. إدريس قسيم، أمننة الصحة في مواجهة جائحة كوفيد 19، دراسة حالة المغرب، في:
-https://www.studies.aljazeera.net(vue :14/05/2022. 14.30)

33. وباء كوفيد 19 والأزمة: قراءة في تطورات المشهد الليبي، مبادرة الإصلاح العربي، في:
https ://www.arab.reform.net(vue :20/05/2022. 17.45)